توصيات المؤتمر السنوي الثاني عشر للإحصاء لسنة 2017

اقام الجهاز المركزي للإحصاء المؤتمر السنوي الثاني عشر للإحصاء المؤتمر السنوي تحت شعار (تطوير النظام الاحصائي في العراق) في مقر وزارة التخطيط بتاريخ 26/12/2017. واتخذ التوصيات الرامية الى تطوير العمل الاحصائي المشترك بين أجهزة ودوائر الدولة، وكما في ادناه:-

1. الالتزام والتشدد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة عام 1994 لضمان جودة الإحصاءات الرسمية الأساسية للتنمية في الميادين الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية.
2. تحسين آليات التنسيق والتواصل بين اقسام الإحصاء في الوزارات والدوائر كافة مع الجهاز المركزي للإحصاء لتوفير البيانات المطلوبة في مؤشرات التنمية المستدامة بما يتلائم مع الاختصاص والمسؤوليات.
3. إيلاء الاهتمام الكافي بعمل اقسام الإحصاء في الوزارات لإشاعة روح الاندفاع والتحفيز الذاتي في أداء العمل الاحصائي بصورة أكثر فاعلية وتجاوز المشاكل الإدارية والوظيفية التي تواجه الاحصائيين.
4. التوسع في عضوية لجان التطوير والتنسيق الإحصائية وزيادة المشاركة للجهات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ودعوتها لتسمية ممثليها للانضمام الى اللجنة المركزية في الجهاز المركزي للإحصاء.
5. نظراً للمسؤولية الكبيرة التي يتحملها الجهاز المركزي للإحصاء بتوفير المؤشرات الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة واصداره تقارير وطنية عن رصد التقدم المحرز في الأهداف سنوياً فلابد من زيادة نسبة التخصيصات المالية في الموازنات السنوية للجهاز.
6. تطوير البيانات الإدارية في السجلات الرسمية بما يخدم العمل الاحصائي لتوفير المعلومات بشكل منتظم ويجعل من تدفق البيانات تجري بانسيابية عالية. مثال ذلك ، انموذجات التصاريح الكمركية التي لاتزال لا تستوفي معلومات التجارة الداخلية والخارجية على نحو ما تتطلبه إحصاءات التجارة. وكذلك التأخير الحاصل في سجلات الحسابات الختامية للشركات والمنشأت يعرقل اصدار تقارير الحسابات القومية في موعدها المطلوب.
7. تبادل الخبرة والمنفعة العلمية بين الجامعات والجمعيات والنقابات المهنية من جهة وبين الأقسام الإحصائية المهنية العاملة في دوائر الدولة من جهة أخرى. والاستفادة من الدورات التطويرية المقامة لبناء القدرات الإحصائية وتعزيز المهارات.
8. النهوض بالجانب التطبيقي والتركيز أكثر على التدريب العملي ضمن مناهج ومقررات اقسام الإحصاء في الجامعات والكليات والمعاهد.
9. متابعة مراحل تشريع القانون الجديد للإحصاء مع مجلس شورى الدولة بعد الانتهاء من استفاضة المناقشات العديدة حوله واجراء التعديلات الضرورية لغرض استكماله واعادته الى مجلس الوزراء لاعتماده واحالته الى مجلس النواب لتشريعه.
10. الدعوة الى تمهيد الأجواء المناسبة لاستصدار قرار سريع باتخاذ الإجراءات والاستعدادات الأولية لتنفيذ التعداد العام للسكان خلال السنوات القادمة باستعمال التكنولوجيا الحديثة المتطورة (التعداد الالكتروني) على ان يتم اجراؤه في عام 2020.